E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.6/2021/8
12 August 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الثانية
دورة افتراضية، 15-16 أيلول/سبتمبر 2021

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

المسح العالمي بشأن تدابير تيسير التجارة

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن نتائج المسح العالمي بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع اللجان الإقليمية الأربع الأخرى للأمم المتحدة. ويقدم المسح معلومات عن مستوى تنفيذ تدابير تيسير التجارة، ولا سيما التجارة اللاورقية، إضافة إلى أفضل الممارسات في أوقات الأزمات والجائحات.

ويركّز المسح على المسائل التالية: التنفيذ الإجمالي لتدابير تيسير التجارة في المنطقة العربية؛ والتقدم المحرز في الفترة بين عامَي 2019 و2021؛ وتنفيذ مجموعات مختلفة من تدابير تيسير التجارة؛ وتيسير التجارة في وقت الأزمات والجائحات؛ وخلاصة؛ والخطوات المستقبلية. ويشير المسح إلى أنّ المنطقة العربية أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ تدابير الشفافية، وفي الإجراءات الشكلية والترتيبات المؤسسية. في المقابل، لا يزال مستوى تنفيذ تدابير تيسير التجارة اللاورقية وتمويل التجارة منخفضاً، ولا سيما التدابير التي يتطلب تنفيذها تطبيقاً إلكترونياً أو تبادل المعلومات بطرق إلكترونية.

ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى استعراض نتائج المسح، ومناقشة سُبُل زيادة تيسير التجارة في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- تنفيذ تدابير تيسير التجارة في المنطقة العربية ككلّ.....	6-5	4
ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في الفترة بين عامي 2019 و2021.....	8-7	5
ثالثاً- تنفيذ مجموعات مختلفة من تدابير تيسير التجارة.....	12-9	6
رابعاً- تيسير التجارة في وقت الأزمات والجائحات	13	11
خامساً- الخطوات المستقبلية.....	14	11
سادساً- خلاصة	17-15	12

مقدمة

1- تعمل الإسكوا واللجان الإقليمية الأربع الأخرى على رصد التقدم المحرز في تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وهي تقوم بذلك من خلال إجراء مسح عالمي ترتكز فيه على نتائج استبيان ترسله إلى العديد من الخبراء والمسؤولين في الدول الأعضاء، بما يشمل الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد بدأ هذا العمل منذ عام 2015، ونتج عنه إصدار ثلاثة تقارير عالمية حتى الآن، بالإضافة إلى تقرير عام 2021 الذي لا يزال قيد الإعداد.

2- ولتيسير التجارة، يجب تخفيض التعريفات الجمركية والتكاليف غير الجمركية المترتبة عن التجارة على حد سواء. ويشكّل بطء الإجراءات البيروقراطية والورقية، وضعف الهياكل الأساسية والإجراءات اللوجستية، حواجز غير جمركية تعوّق التجارة. وبحلول منتصف تموز/يوليو 2021، كان 154 عضواً في منظمة التجارة العالمية قد صدّق على اتفاق المنظمة بشأن تيسير التجارة، من بينها 11 دولة عربية[1]. ويعتبر تنفيذ تدابير تيسير التجارة ذات أهمية كبيرة في تعزيز التجارة عبر الحدود، ومن أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فوائد التجارة بوصفها محركاً للنمو المستدام.

3- ويغطّي مسح الأمم المتحدة العالمي بشأن تنفيذ تيسير التجارة الرقمية والمستدامة لعام 2021 ما يبلغ 58 تدبيراً لتيسير التجارة. وهذه التدابير مصنّفة في خمس مجموعات، وتتجاوز القائمة النهائية للالتزامات المبيّنة في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وتشمل المجموعة الأولى "التدابير العامة لتيسير التجارة"، وتضم ثلاث مجموعات فرعية تركز على: تدابير الشفافية، والإجراءات الشكلية، والتعاون بين المؤسسات والترتيبات المؤسسية. وتتألف المجموعة الثانية من تدابير تيسير التجارة الرقمية، وتشمل مجموعتين فرعيتين هما التجارة غير الورقية، والتجارة غير الورقية عبر الحدود. وتتألف المجموعة الثالثة من تدابير تيسير التجارة المستدامة، وتضم أربع مجموعات فرعية هي: تدابير تيسير المرور العابر، وتيسير التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير التجارة الزراعية، والنساء في تيسير التجارة. وأما المجموعة الرابعة، فتشمل تدابير تيسير تمويل التجارة، بينما المجموعة الخامسة التي أضيفت مؤخراً تشمل تيسير التجارة في أوقات الأزمات[2].

4- وأرسلت الإسكوا الاستبيان إلى أكثر من 50 خبيراً من مجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية وهيئات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في 22 بلداً عربياً. وتبيّن هذه الوثيقة النتائج الواردة من 14 بلداً عربياً[3] من أربع فئات دخل، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تشهد صراعات، وأقل البلدان نمواً[4]. وقد تحقّق أعضاء الإسكوا من الردود. وحيثما لم تتوفّر أدلة كافية لدعم ردّ المجيب،

---

(1) الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وجيبوتي وعُمان وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

(2) https://untfsurvey.org.

(3) في عام 2021، أرسلت عشرة بلدان إجابات على المسح، وهي: الأردن والبحرين وجزر القمر والسودان والصومال ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا. وأرسلت البلدان الأربعة الأخرى، وهي تونس والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية، إجاباتها في عام 2019، وقامت الإسكوا، استناداً إلى بحوث مكتبية، بتحديث سجلات هذه البلدان وفقاً لما اتخذته من تدابير ونفّذته من التزامات جديدة لتيسير التجارة.

(4) الدولتان العضوان في مجلس التعاون الخليجي اللتان أرسلتا ردوداً هما البحرين والمملكة العربية السعودية. والبلدان المتوسطة الدخل هي الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب. والبلدان التي تشهد صراعات هي الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين. أما أقل البلدان نمواً، فهي جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا.

بيّن موظفو الإسكوا أدلة داعمة تتماشى مع العلامة التي أعطاها. وجرى تصنيف الردود حسب الفئات التالية: تدبير منفَّذ بالكامل (العلامة: 3)؛ تدبير منفّذ جزئياً (العلامة: 2)؛ تدبير منفَّذ على نحو تجريبي (العلامة: 1)؛ لا تنفيذ (العلامة: صفر)؛ لا أعرف (العلامة: صفر).

أولاً- تنفيذ تدابير تيسير التجارة في المنطقة العربية ككلّ

5- في ما يتعلق بالتدابير الأساسية الـ 34، العامة والرقمية، الرامية إلى تيسير التجارة، بلغ المعدل الإجمالي للتنفيذ في المنطقة العربية 54 في المائة في عام 2021. وكانت المملكة العربية السعودية الأفضل أداءً، حيث بلغ المعدل الإجمالي للتنفيذ 85 في المائة، يليها المغرب بنسبة 83 في المائة، والبحرين وتونس بنسبة 72 في المائة لكل منهما (الشكل 1). وشرعت هذه البلدان في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات شملت تحديث الهياكل الأساسية لمينائها (ميناء جدة في المملكة العربية السعودية، وميناء طنجة في المغرب)؛ وتعزيز عمل نظام النافذة الموحدة للتجارة (البحرين والمملكة العربية السعودية)؛ وإنشاء نظام الدفع الإلكتروني لإدارة تعريفات الموانئ (المغرب)؛ ونشر ماسحات ضوئية جديدة لتسريع عمليات الاستيراد والتصدير (البحرين)[5]. وفي مصر، لا يزال من الصعب تنفيذ المعاملات والإجراءات المعقّدة اللازمة للحصول على المستندات وتجهيزها. أما في تونس، فيتمثل أحد أهم التحديات في عدم كفاية مساحة المحطات الطرفية[6].

6- ولا تزال البلدان التي تشهد صراعات والبلدان الأقل نمواً مقصّرة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، باستثناء السودان، حيث بلغ معدل التنفيذ نحو 67 في المائة، وموريتانيا حيث بلغ هذا المعدّل 55 في المائة. ولا تزال هاتان المجموعتان من البلدان تعانيان من ثغرات إدارية كبيرة تزيد من صعوبة التجارة عبر الحدود. وقد سجّل العراق ودولة فلسطين، حيث بلغ معدل التنفيذ 25 و14 في المائة على التوالي، الأداء الأضعف.

الشكل 1- المعدل الإجمالي لتنفيذ تدابير تيسير التجارة في 14 بلداً عربياً، 2021

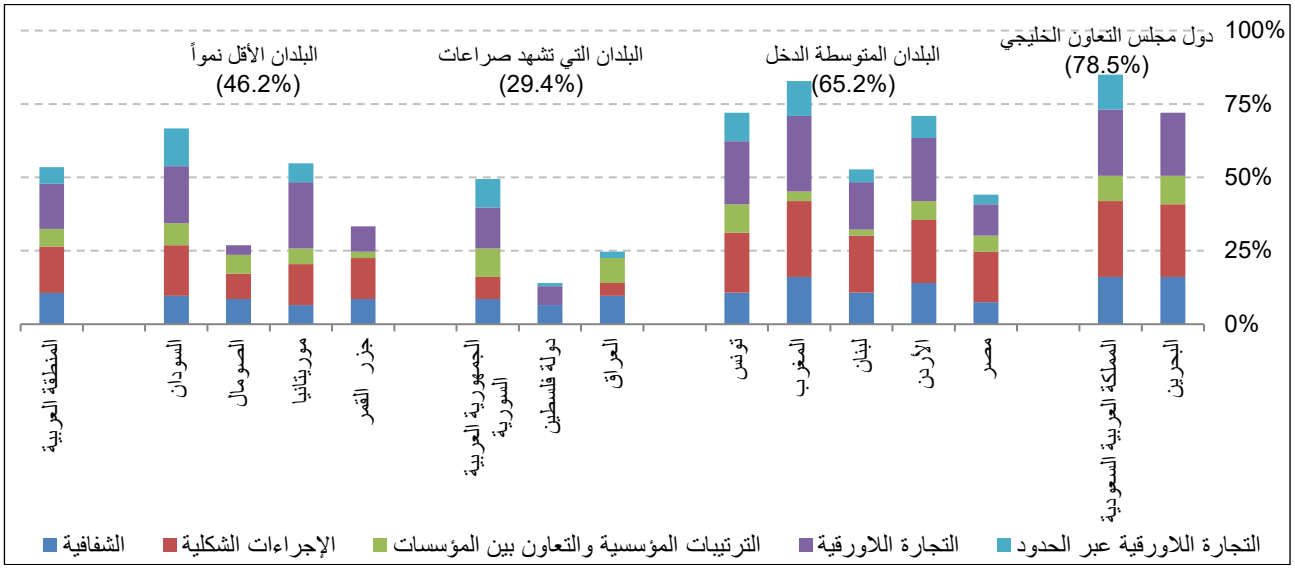

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

(5) World Bank, Doing Business 2020: Region Profile of Middle East and North Africa, 2020.

(6) World Bank, Doing Business 2019: Region Profile of the Arab World, 2019.

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في الفترة بين عامي 2019 و2021

7- تحسّن الأداء الإجمالي لـ 11 دولة عربية[7] أُتيحت إجاباتها لمسحَي تيسير التجارة لعامي 2019 و2021 بأربع نقاط مئوية، ليصل إلى 57 في المائة في عام 2021. ويُعزى هذا التقدم بشكل رئيسي إلى التحسينات المدخلة على الإجراءات المؤسسية والتعاون بين المؤسسات (تحسّن بمقدار 11 نقطة مئوية) والإجراءات الشكلية (تحسّن بمقدار تسع نقاط مئوية). ولا يزال تنفيذ التجارة غير الورقية والتجارة عبر الحدود ضعيفاً نسبياً، وقد سجّل أدنى مستوى من التقدم لا سيما في تنفيذ التدابير التي تتطلب تطبيقاً أو تبادلاً إلكترونياً للمعلومات. وقد تحقق التحسّن الأكبر في موريتانيا، حيث ارتفع المعدل الإجمالي للتنفيذ من 25 في المائة في عام 2019 إلى 55 في المائة في عام 2021.

الشكل 2- تنفيذ تدابير تيسير التجارة في البلدان العربية، حسب البلد، 2019 و2021

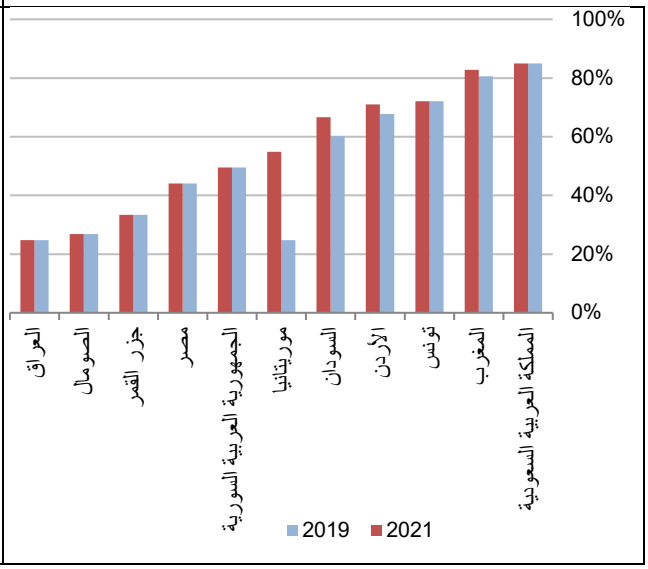

الشكل 3- تنفيذ مجموعات مختلفة من تدابير تيسير التجارة في المنطقة العربية، 2019 و2021

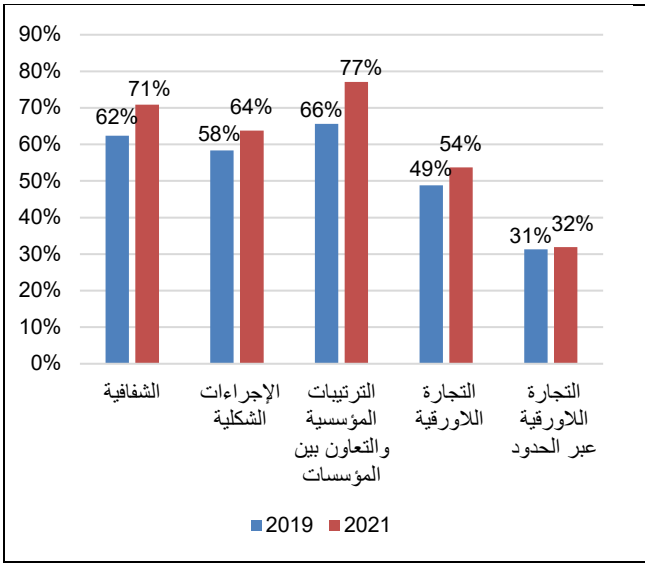

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

8- في ما يتعلق بالأداء الفردي للبلدان، سجلت موريتانيا أكبر تقدم في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، حيث زاد معدل التنفيذ فيها من 25 في المائة في عام 2019 إلى 55 في المائة في عام 2021. وقد حقق هذا البلد تقدماً كبيراً في تنفيذ جميع المجموعات، لا سيما من خلال إنشاء بوابة إلكترونية للتجارة، ووضع رموز للمنتجات، في خطوات عزّزت إجراءات الرقمنة. وفي السودان، ارتفع معدل التنفيذ من 60 في المائة في عام 2019 إلى 67 في المائة في عام 2021، بفعل التحسينات في التدابير المتعلقة بالتجارة غير الورقية والتجارة عبر الحدود. وفي الأردن، ارتفع معدل التنفيذ من 68 في المائة في عام 2019 إلى 71 في المائة في عام 2021، بفعل التحسينات في التدابير المتعلقة بالإجراءات الشكلية والتجارة غير الورقية، بما في ذلك تطوير نافذة التجارة الوطنية، مما خفض التكاليف والوقت اللازم للإفراج عن السلع وللموافقة على التصريحات الجمركية والتصاريح التجارية وبيانات تفاصيل الشحنات المقدّمة إلكترونياً.

(7) لا تتوفر سوى نتائج 11 دولة لعامي 2017 و2019، وهي الأردن وتونس وجزر القمر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا.

ثالثاً- تنفيذ مجموعات مختلفة من تدابير تيسير التجارة

9- من بين جميع تدابير تيسير التجارة، وعددها 58 تدبيراً، فإن تدابير الشفافية والإجراءات الشكلية والترتيبات المؤسسية والتعاون بين المؤسسات هي بشكل عام أكثر مجموعات التدابير تنفيذاً في المنطقة العربية، حيث يتراوح متوسط معدل تنفيذها بين 61 في المائة و66 في المائة (الشكل 4 والجدول). وتمثّلت أكثر التدابير الثلاثة تنفيذاً في نشر قوانين الاستيراد والتصدير المعمول بها على الإنترنت؛ والتشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة (قبل وضعها في صيغتها النهائية)؛ وإنشاء آلية استئناف مستقلة. وقد نفّذ نحو 93 في المائة من البلدان هذه التدابير بدرجات مختلفة (من المرحلة التجريبية إلى التنفيذ الكامل).

10- ولا تزال المنطقة العربية متأخرة في التجارة غير الورقية عبر الحدود وفي تيسير التجارة في أوقات الأزمات والجائحات. وكان أداء البلدان العربية الأضعف في هاتين الفئتين، حيث تراوح متوسط معدل التنفيذ بين 23 و30 في المائة. ويلزم تنفيذ عدة تدابير في هاتين الفئتين لضمان الاستدامة وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الناجمة عن تيسير التجارة. ولم ينفذ أي بلد تنفيذاً كاملاً جميع التدابير المتعلقة بتبادل المستندات والشهادات إلكترونياً، أي تقديم طلبات إلكترونية لاسترداد التعريفات الجمركية؛ وتبادل الشهادات الصحية وشهادات صحة النبات إلكترونياً؛ وتبادل شهادات المنشأ إلكترونياً. ويزيد بطء تنفيذ هذه التدابير عبئاً غير جمركي على التجارة. ويسجل تنفيذ التدابير المتصلة بدعم النساء من التجار، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتيسير تمويل التجارة، معدلات منخفضة، مع أن تنفيذها لا يسهم في تيسير التجارة فحسب، بل يزيد أيضاً شمول التجارة للجميع ويحسّن تأثيرها على التنمية.

الشكل 4- تنفيذ مجموعات مختلفة من تدابير تيسير التجارة: معدل البلدان العربية، 2021

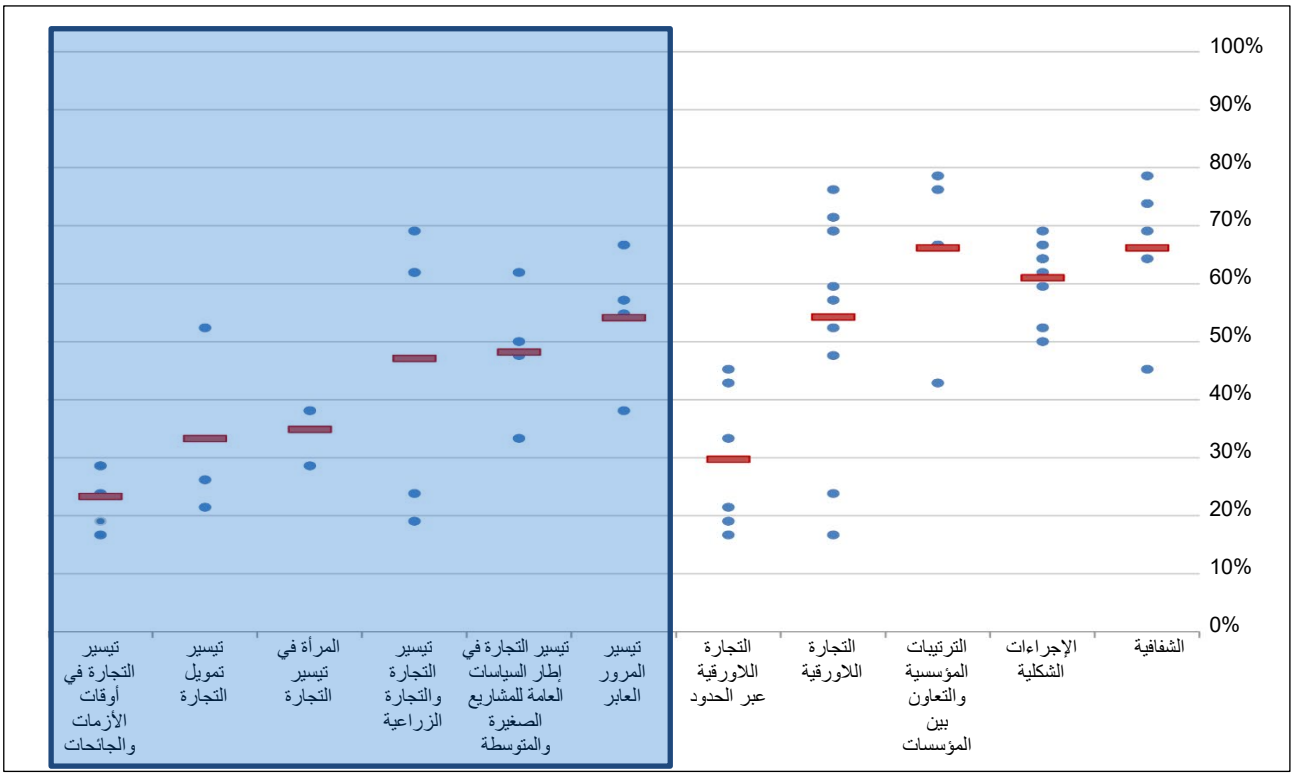

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.
ملاحظة: تشير الخطوط الحمراء إلى المتوسط الإقليمي في كل فئة، والنقاط الزرقاء إلى الأداء من حيث اتخاذ تدابير فردية ضمن كل فئة.

أكثر التدابير وأقلها تنفيذاً في المنطقة العربية، 2021

الفئة	الأكثر تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)		الأقل تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)	
	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)
الشفافية	نشر قوانين الاستيراد والتصدير المعمول بها على الإنترنت	35.7/9-92	نشر القوانين الجديدة المتعلقة بالتجارة أو الإشعار بها مسبقاً قبل تنفيذها	28.6/1-57
	التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة (قبل وضعها في صيغتها النهائية)	42.9/9-92		
	وضع آلية استئناف مستقلة	50.0/9-92		
الإجراءات الشكلية	تحديد معدل أوقات الإفراج عن المستندات ونشرها	28.6/7-85	اتخاذ تدابير لتيسير التجارة لفائدة المُشغلين المُعتمدين	42.9/4-71
	التدقيق اللاحق للتخليص	35.7/7-85	قبول نسخ مستندات الإثبات الأصلية المطلوبة للإجراءات الشكلية للاستيراد أو التصدير أو المرور العابر	35.7/3-64
الترتيبات المؤسسية والتعاون بين المؤسسات	إنشاء لجنة وطنية لتسهيل التجارة، أو هيئة مماثلة	71.4/7-85	تفويض الوكالات الحكومية مهمات الرقابة لهيئة الجمارك	28.6/0-50
التجارة اللاورقيَّة	تقديم التصريحات الجمركية إلكترونياً	42.9/7-85	تقديم طلبات استرداد الرسوم الجمركية إلكترونياً	0.0/6-28
	إتاحة الاتصال بالإنترنت للجمارك وغيرها من هيئات الرقابة على التجارة عند المعابر الحدودية	57.1/7-85		
	نظام جمركي آلي	42.9/7-85		

الفئة	الأكثر تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)		الأقل تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)	
	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)
التجارة اللاورقية عبر الحدود	تبادل التصريحات الجمركية إلكترونياً	7.1/4-71	تبادل الشهادات الصحية وشهادات صحة النبات إلكترونياً	0.0/6-28
			إنشاء هيئة تصديق معترف بها	14.3/6-28
			تبادل شهادات المنشأ إلكترونياً	0.0/6-28
تيسير المرور العابر	اتفاق (اتفاقات) تيسير المرور العابر	57.1/4-71	اعتماد التجهيز السابق للوصول من أجل تيسير المرور العابر	28.6/9-42
تيسير التجارة في إطار السياسات العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	14.3/4-71	تدابير خاصة أخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	7.1/7-35
	تدابير لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتعلق بالمعلومات حول التجارة	28.6/6-78		
تيسير التجارة والتجارة الزراعية	مرافق الاختبار والمختبرات متاحة للشركاء التجاريين الرئيسيين لتلبية متطلبات لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية	42.9/6-78	تقديم طلبات للحصول على تراخيص لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية وإصدارها إلكترونياً	7.1/7-35
	معاملة خاصة للسلع القابلة للتلف	50.0/6-78		
المرأة في تيسير التجارة	سياسة/استراتيجية تيسير التجارة تنطوي على مراعاة خاصة للنساء من التجار	14.3/1-57	عضوية النساء في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	14.3/9-42
	تدابير تيسير التجارة لفائدة المُشغلين المُعتمدين	14.3/0-50		

الفئة	الأكثر تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)		الأقل تنفيذاً (نسبة مئوية من البلدان)	
	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)	التدبير	منفذ بالكامل، جزئياً، وعلى أساس تجريبي (نسبة مئوية)/ تنفيذ كامل (نسبة مئوية)
تيسير تمويل التجارة	إتاحة مجموعة متنوعة من خدمات تمويل التجارة	28.6/3-64	جهاز الجمارك و/أو سلطات تنظيمية أخرى مشاركة في مشاريع سلسلة التوريد القائمة على تقنية سلسلة الكتل التي تغطي تمويل التجارة	14.3/7-35
تيسير التجارة في وقت الأزمات والجائحات	إنشاء وكالة تُعنى بإدارة تدابير تيسير التجارة في أوقات الأزمات والطوارئ	14.3/7-35	الجهوزية لمواجهة الأزمات المقبلة من خلال تدابير تيسير التجارة	14.3/4-21
	نشر تدابير تيسير التجارة في حالات الطوارئ على الإنترنت	21.4/7-35		

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

11- في ما يتعلق بالمنطقة العربية ككل، تندرج أكثر التدابير تنفيذاً (الشكل 5) في الفئة العامة لتيسير التجارة، وهي الشفافية، والإجراءات الشكلية، والترتيبات المؤسسية؛ وتندرج ثلاثة تدابير في إطار التدابير الرقمية لتيسير التجارة، لا سيما في إطار التجارة غير الورقية. وقد نفّذت البلدان المشمولة بالمسح هذا التدبير تنفيذاً كاملاً أو جزئياً، أو تنفذه حالياً على أساس تجريبي. ويُعدُّ إنشاء "آلية استئناف مستقلة" أكثر التدابير تنفيذاً، حيث نُفذ سبع مرات بشكل كامل، وست مرات جزئياً. على سبيل المثال، وضع البحرين نظاماً وطنياً لتقديم الاقتراحات والشكاوى، اسمه "تواصل"، كأحد القنوات الإلكترونية الأساسية لتمكين المواطنين والمقيمين من تقديم اقتراحاتهم وشكاواهم إلى أي جهة حكومية في البحرين. كذلك، نفّذ تدبير التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة على نطاق واسع. وينشر الأردن جميع مشاريع القوانين على مواقع المؤسسات المعنية، التماساً لتعليقات القطاع الخاص، وذلك قبل إرسالها للموافقة عليها. وفي البحرين، يجري كل كيان مشاورات مع أصحاب المصلحة من خلال قنوات مختلفة، بما يشمل الاجتماعات وورش العمل، لضمان أن تكون قضايا أوساط الأعمال مشمولة بالقوانين. وتدبير مواءمة ساعات العمل والإجراءات مع البلدان المجاورة ينفَّذ على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، أعد البحرين والمملكة العربية السعودية خطة تجريبية باستخدام أحدث التقنيات الذكية، وذلك لتبسيط الإجراءات وتجهيز الشاحنات بين البلدين.

12- ومع ذلك، لا تزال المنطقة متأخرة في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتجارة غير الورقية عبر الحدود وتيسير التجارة في أوقات الأزمات والجائحات، حيث لا تقوم إلا أربعة بلدان بتنفيذ هذه التدابير. ولم تتمكن بلدان عربية كثيرة من رقمنة الإجراءات العابرة للحدود بشكل كامل، ومن الانتقال إلى تجهيز المستندات والمدفوعات بشكل غير ورقي أو تبادلها إلكترونياً.

الشكل 5- أكثر تدابير تيسير التجارة المنفذة بالكامل في البلدان العربية (14 بلداً)

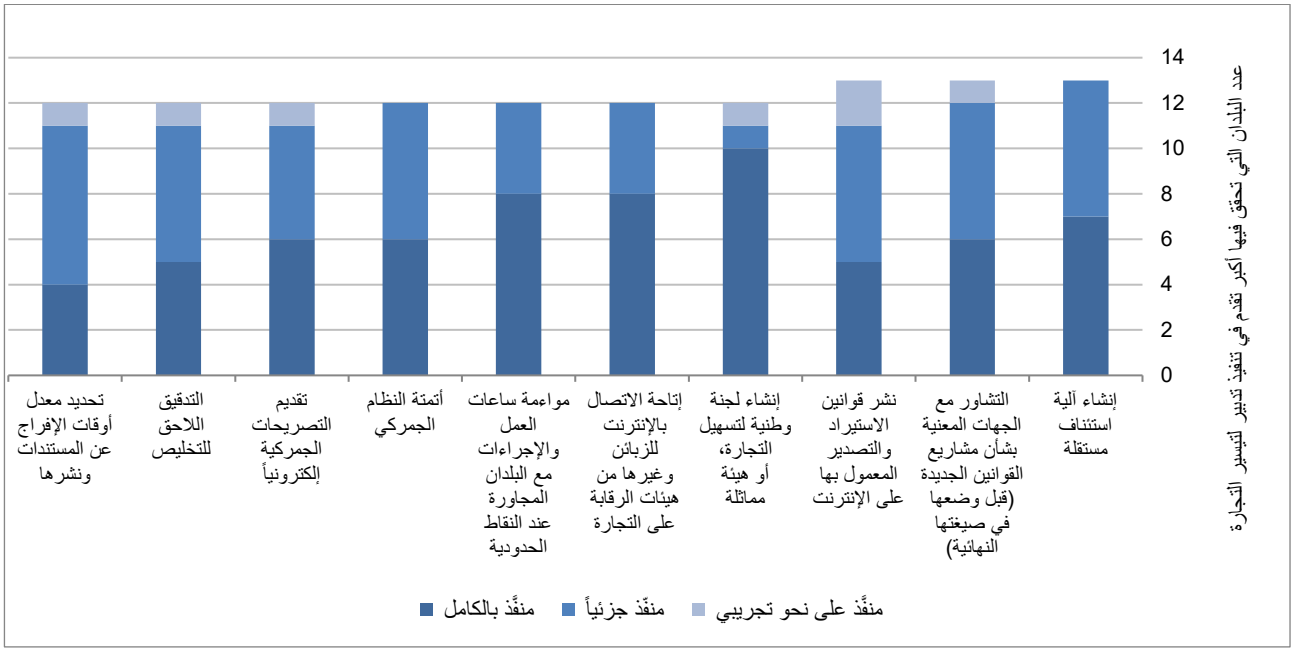

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

الشكل 6- تدابير تيسير التجارة الأقل تنفيذاً في البلدان العربية (14 بلداً)

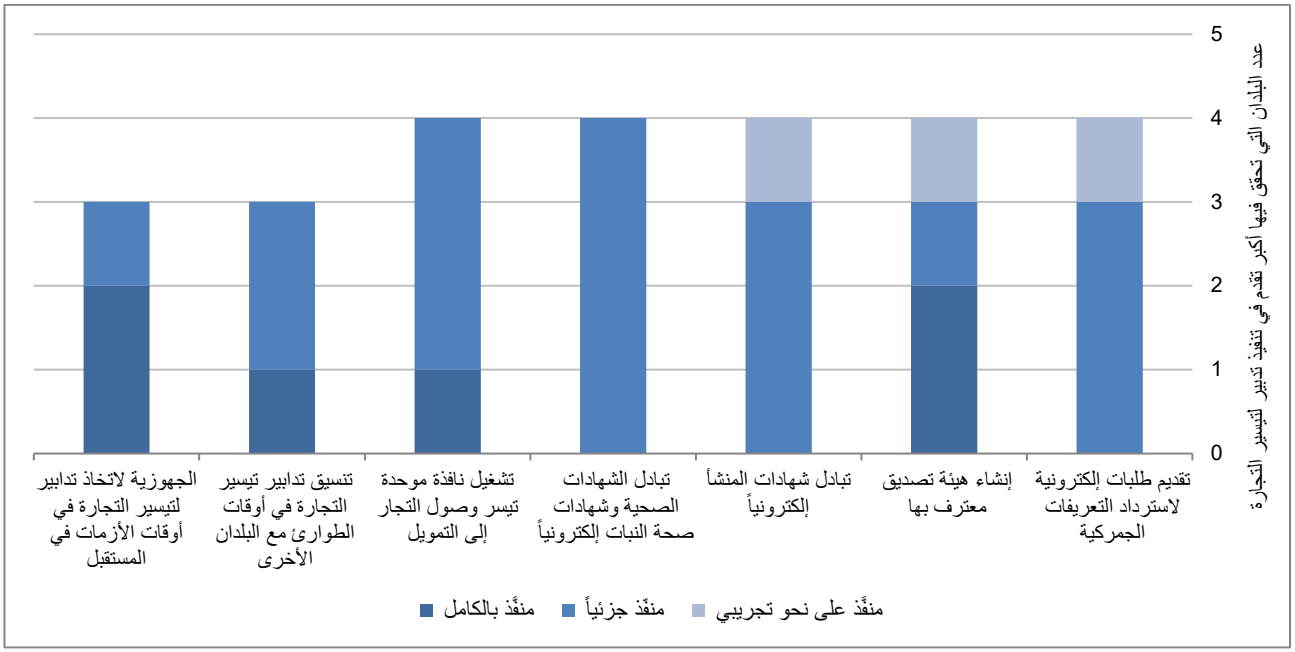

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

رابعاً- تيسير التجارة في وقت الأزمات والجائحات

13- لتيسير التجارة في أوقات الأزمات والجائحات، شكلت بلدان كثيرة لجنة أو خصصت وكالة لإدارة تدابير تيسير التجارة في أوقات الأزمات وحالات الطوارئ. ففي دولة فلسطين، كُلفت وزارة الاقتصاد الوطني بهذه المهمة، بينما شُكلت لجنة وزارية تُعنى بالكورونا في لبنان. كما وضعت عدة بلدان قوانين لدعم التجارة خلال فترة الجائحة. وفي دولة فلسطين، وضعت الحكومة مشاريع مبادئ توجيهية/بروتوكولات لمعالجة حالات الطوارئ. وفي الأردن، فرضت الحكومة تنفيذ عدة تدابير تيسر التجارة وتمنع انقطاع سلاسل الإمداد في أوقات الأزمات، مثل إنفاذ نظام إلكتروني لتقليل الاتصال بإدارة الحدود إلى أدنى حد ممكن. كذلك، خُصص ممر خاص لسلع الإغاثة للتعجيل بعملية المقاصة، مع إتاحة إمكانية الحصول على موافقة مسبقة على المستندات. وقامت الحكومة بتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الأزمات، التي تيسر التجارة في الإمدادات الأساسية خلال الأزمات والجائحات. وجرى تشغيل نافذة إلكترونية موحّدة لضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد عن بُعد، وشملت إصدار تصاريح خروج إلكترونية. وبدأ تنفيذ هذا التدبير منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 في الموانئ البحرية، وكذلك بعد تفشي الجائحة في المطارات (أيار/مايو 2020) والموانئ البرية (حزيران/يونيو 2020). كذلك، أذن بتسديد الرسوم والضرائب جزئياً، وأعطيت الضمانات، وتوقف تفتيش سلع المرور العابر التي يمكن تتبعها إلكترونياً.

خامساً- الخطوات المستقبلية

14- يتطلب تنفيذ تدابير تيسير التجارة بالكامل عملية تدريجية تبدأ بإنشاء المؤسسات اللازمة واتخاذ الترتيبات المناسبة. وتشمل الخطوة الثانية تحقيق الشفافية، من خلال سنّ قوانين وأنظمة جديدة أو تغيير العمليات المألوفة. أما الخطوة الثالثة، فتشمل مراجعة الإجراءات الشكلية القائمة، وصياغة إجراءات جديدة لتعزيز تيسير التجارة. وترتبط هذه الخطوة ارتباطاً مباشراً بالخطوة الرابعة، التي تشمل التدابير غير الورقية واستخدام الأتمتة لتسريع العمليات. وتشمل الخطوة الأخيرة إقامة نظام تجاري غير ورقي عابر للحدود. وتشمل هذه الخطوة تشغيل نافذة موحدة للمعاملات التجارية وتبادل المستندات التجارية إلكترونياً على الحدود[8]. وفي حين نفّذت عدة بلدان عربية الخطوات من الأولى إلى الرابعة بشكل كامل تقريباً، لا يزال تنفيذ التدابير التجارية غير الورقية عبر الحدود ناقصاً. فهذه الخطوة تتطلب رقمنة العديد من الإجراءات. وهي خطوة هامة، لأنها تقلل من التكاليف غير الجمركية والوقت اللازم لتجهيز المستندات، مما يعزز القدرة التنافسية ويزيد المعاملات التجارية الدولية.

(8) وقد استرشد وضع هذه العملية التدريجية بالنهج التدريجي الذي يتبعه مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل/الأمم المتحدة لتيسير التجارة في إطار نافذة موحدة.

الشكل 7- توجيه تدابير تيسير التجارة نحو سلاسل الإمداد العالمية غير الورقية

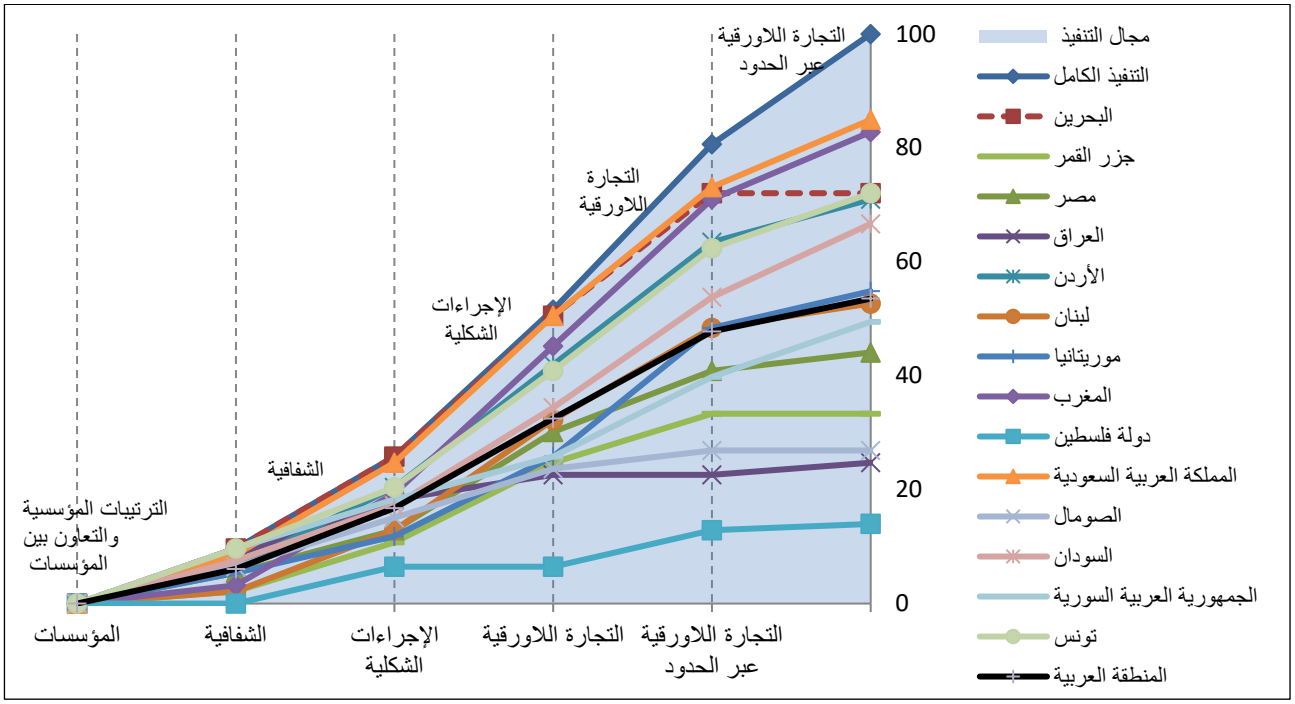

المصدر: United Nations, Global Survey on Digital and Sustainable Trade Facilitation, 2021.

ملاحظة: يبيّن الشكل 7 مجاميع النقاط التراكمية التي حققتها البلدان العربية في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، وذلك لـ 34 تدبيراً منفذاً على نطاق واسع من التدابير المبيّنة في المسح. التنفيذ الكامل لجميع التدابير = 100.

سادساً- خلاصة

15- أُحرز تقدّم كبير في تنفيذ تدابير تيسير التجارة في المنطقة العربية. وفي حين يسجّل المغرب والمملكة العربية السعودية أفضل أداء في المنطقة، فإن البلدان العربية التي تشهد صراعات والبلدان العربية الأقل نمواً تحتاج إلى دعم للتغلب على أوجه القصور الإدارية. ومن أصعب التحديات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ تدابير تيسير التجارة غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية، ووجود القيود المالية، وقلة الموارد البشرية.

16- وفي المتوسط، تعتبر تدابير الشفافية، والإجراءات الشكلية، والترتيبات المؤسسية والتعاون بين المؤسسات أكثر فئات التدابير تنفيذاً في المنطقة العربية، في حين يجب تكثيف الجهود لتعزيز التجارة غير الورقية عبر الحدود وتيسير التجارة في أوقات الأزمات والجائحات. ويتعين على العديد من بلدان المنطقة وضع الإطار المؤسسي والآليات اللازمة لرقمنة الإجراءات عبر الحدود، وذلك لتعزيز التجارة بوصفها محركاً للنمو.

17- ولا تزال الإسكوا ملتزمة بدعم دولها الأعضاء لاعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى تيسير التجارة الإقليمية والدولية.